

المقال التحليلي

ثلاث ملاحظات حول حملة مقاطعة إسرائيل

نمر سلطاني*

يُعتبر تنامي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها تطوراً ساراً يسعى للاستفادة من الطاقات والنشاط السياسي للناس العاديين من جميع أنحاء العالم والذين يشعرون بالغضب من المظالم التي تُرتكب في فلسطين وبالإحباط من السياسات التي ينتهجها صانعو القرار الرسمي في بلدانهم. ومع ذلك، إنّ على هذه الحركة الحدّ من الوقوع في الفخاخ الثلاثة: الدوغماتيّة؛ القوننة المفرطة؛ المبالغة الخطابيّة.

الدوغماتيّة

يبدو أنّ التاريخ الفلسطينيّ يتأرجح بين التسليم غير النقديّ بمعتقدين اثنين: العقيدة الجديدة الداعية إلى اللاعنف، والعقيدة القديمة الداعية إلى العنف والكفاح المسلّح. ففي الماضي، كان عدد كبير من الفلسطينيين مسحورين بالسلاح، وكان من الصعب وقتذاك انتقاد الكفاح المسلّح الذي كان يُعتقد أنّه السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. ونظراً لفشله الواضح في تحقيق هدفه المعلن، أفسح المجال للكفاح غير المسلّح ونبذ العنف. وأصبح الحديث عن الكفاح غير المسلّح اليوم لغة العصر الحديثة مقارنةً بالمرحلة السابقة؛ إذ إنّهُ يتماشى مع وجهات النظر الغربيّة. وبينما يبدو الفلسطينيون في الصورة النمطيّة السائدة عرباً أو مسلمين عنيفين وعدوانيين وغير عقلانيين، وجب عليهم إعلان أنفسهم كشعب مسالم، قبل أن يُسمح لهم بالدخول إلى عالم الخطاب الشرعيّ وسماع وجهات نظرهم.

ويفخر كلّ من السلطة الفلسطينيّة، وقيادة حملة مقاطعة إسرائيل، بسعيهم إلى انتهاج وسائل غير عنيفة؛ فالأولى تتمثل ذلك من خلال المفاوضات والجهود الدبلوماسية، وأمّا الأخيرة فتسعى إلى ذلك من خلال النضال الشعبيّ. إلاّ أنّه لا ينبغي للاعنف أن يصبح العقيدة الجديدة. وإذ يتساءل الغربيّون "أين هو غاندي الفلسطينيّ؟"، فإنّهم يتجاهلون حقيقة أنّ الخطاب والممارسة الغربيّة قد برّرا دائماً المقاومة العنيفة للاحتلال الأجنبي غير العادل.¹ وبالتالي، إنّ من قبيل النفاق أن يقوم الغربيّون بنبذ وسائل الكفاح العنيفة في الحالة الفلسطينيّة.

¹ Karma Nabulsi, Traditions of War: Occupation, Resistance, and the Law (Oxford, 1999).

ومع ذلك، يشعر الكثيرون بأنهم مضطرون للبحث عن "غاندي" فلسطيني للبرهنة على وجود الكفاح الفلسطيني السلمي. ولكن هذا البحث الذي قد يكون مجدداً في تحديّ القوالب النمطية، يقع في الفخّ القبيح بإسناده شرعية المطالب الفلسطينية على اختيار الوسائل. وعلاوة على ذلك، إنّ الانسان يُضفي بشكل ضمنيّ المصادقية على الصورة النمطية حين ينأى بنفسه عنها. ولذلك، بدلاً من النظر إلى الصورة النمطية على أنها تحريف لواقع المظلومين، تصبح المعيار الذي يقيس المظلوم نفسه به من خلال إنكاره له. يُطلب من المظلوم أن يشكّل مقاومته في قالب محدّد ومقبول، ولكن بغضّ النظر عن عدد المرّات التي يعلن بها المظلوم أنه "سلميّ وغير عنيف"، عليه أن يثبت مراراً وتكراراً نظافة يديه. مما يؤدي إلى لعبة لامتناهية. وسوف يظلّ الاشتباه كامناً دائماً في أنّ المظلوم سيرتدّ إلى "طبيعته العنيفة".

من نافل القول إنّ الغاية لا تبرّر الوسيلة دومًا، ولذا ينبغي أن تُختار الوسائل بحذر وبعناية بالغة. ولكن يجب توحيّ الحذر لا في ما يتعلّق بالوسائل العنيفة فحسب، وإنّما كذلك في اختيار الوسائل غير العنيفة. ومع ذلك، ثمة جانب آخر لهذه العملة، حيث إنّها لا يستوجب بالضرورة تطابقَ شرعية النضال وعدالة المطالب مع طبيعة الوسيلة. والحقيقة هي أنّ التكتيكات العنيفة وغير العنيفة تعايشت دائماً كشكل من أشكال المقاومة، وأنّه من المرجّح أن تظلّ كذلك في المستقبل. ولذلك، بغية اختيار وسائل غير عنيفة، ليس من الضرورة أن تكون من دعاة اللا عنف المبدئيّين. إنّ اختيار الوسائل يعتمد على الظروف التاريخية والسياسية، ولا ينبغي أن تصبح الوسائل هي الغاية بحدّ ذاتها. ولا ينبغي أن يجري توظيف الوسائل لذاتها (أي العنف من أجل العنف أو اللا عنف من أجل اللا عنف)، بل ينبغي أن توظّف في سبيل تحقيق أهداف سياسية نبيلة. كذلك يجب نقد وتقييم قدرة التجليات العينية للوسائل السلمية أو غير السلمية على تحقيق هذه الأهداف باستمرار.

القوينة المفرطة

تستخدم حركة المقاطعة لغة حقوق الإنسان والقانون الدوليّ. إذ إنّها كحركة- تهدف إلى الضغط على إسرائيل للالتزام بالقانون الدوليّ. وبذلك، تخاطر هذه الحركة بالوقوع في فخّ الالتزام بالقوينة المفرطة التي حدّر منها الحقوقيون النقديّون. لهذه المخاطرة وجهان: أولهما هو الخلط بين القانون والعدالة. حيث إنّها ليس ثمة أيّ صلة وثيقة بين القانون والعدالة، وقد لا تكون الفجوة بينهما واضحة لأولئك الذين يساؤون بين تحقيق العدالة وتطبيق القانون. والثاني هو الاعتقاد بأنّ تطبيق القانون الدوليّ يمكن أن يُفضي إلى نتائج بديهية وملموسة. إذ يُفترض، بموجب هذا الاعتقاد، أنّ تطبيق القانون هو مجرد عملية ميكانيكية. لكن تطبيق القانون ينطوي على تفسيرات معيارية غير مستقلة حتّى عن علاقات القوة والنفاهات المهيمنة. وبالإضافة إلى ذلك، القانون (سواء أكان قانوناً محلياً أم دولياً) ليس كياناً متجانساً، ولا نظاماً يخلو من الثغرات. على النقيض من ذلك، يتضمّن القانون ثغرات، كما أنّه مثقل بالغموض والتناقضات. على سبيل المثال، تطالب حركة المقاطعة بالمساواة التامة للمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل. إنّ

معنى المساواة ومتطلباتها، على أيّ حال، هي أبعد ما تكون عن الوضوح. ويمكن تحقيق مطالب المقاطعة وبكلّ بساطة من خلال المأسسة لنظام مساواة شكليّ لا يُعبر مظالم الماضي اهتمامًا. والأهمّ من ذلك أنّ استعمال اللغة القانونية يفترض التصنيفات والفئات التي ينصّ عليها القانون الدوليّ (على سبيل المثال: "اللاجئون"؛ "المواطنون"؛ "السكان الواقعون تحت الاحتلال")، دون مساءلة هذه المصطلحات تقدّيًا.

قد يكون للقوينة المفرطة انعكاسان سلبيان: الأول أنّها لا تجعلنا نميّز بوضوح الطرُق التي أصبح القانون الدوليّ نفسه بموجبها جزءًا من المشكلة، وذلك من خلال تفتيت الواقع وتجزئة قضية فلسطين، من ناحية، وعجزه عن مواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نظرًا لاعتماده على بنية القوة الدوليّة، من ناحية أخرى. والثاني أنّه يضفي هالة قانونيّة على المسألة السياسيّة، وبالتالي، فقد يعمينا عن رؤية الحلول السياسيّة الممكنة. وتسلب القضية المذكورة أعلاه الضوء على التوتّر الحاصل ما بين فكرة تأييد حلّ الدولة الواحدة (التي يؤيدها بعض أنصار وناشطي حركة مقاطعة إسرائيل)، بينما يُستخدم لترويج هذه الفكرة في الوقت نفسه- اللغة التي ترفض فكرة حلّ الدولة الواحدة (حيث يستند القانون الدوليّ إلى نموذج ويستفاليا الذي يُعتبر الدولة القوميّة بمثابة حجر الزاوية في النظام العالميّ، وكذلك إلى منطق التقسيم السائد في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الأولى، بما في ذلك تقسيم فلسطين)².

بطبيعة الحال، لا أقصد بهذا القول أنّه ينبغي رفض لغة حقوق الإنسان العالميّة والقانون الدوليّ، ولا أقصد القول إنّهما يفتقران إلى القيمة الايجابية. لا أودّ إلا أن أحرّر من أنّه يمكن أن يستتبع هذا الخطاب المحدود عواقب غير مقصودة وأن تنتج عنه. إذ على المرء أن يدرك العواقب الضارّة لهذا الخطاب.

المبالغة الخطابية

يؤدّي التلويح باستخدام المقاطعة في كلّ جانب من جوانب الصراع السياسيّ إلى تضيق نطاق الوسائل والمفردات السياسيّة. فلا ينبغي أن يعالج كلّ خطاب أو مبادرة سلبية من خلال منظور المقاطعة. ومن المؤكّد أنّ هذه المبادرات طالما استوجبت النقد، من الممكن أن تُنتقد (بل ينبغي ذلك). ومع ذلك، إنّ خطاب المقاطعة غير قابل للتطبيق عندما لا يكون موضوع الانتقاد نشاطًا ترعاه الدولة أو مؤسسة إسرائيلية أو أجنبية متورّطة في تعزيز وإدامة الاحتلال عسكريًا أو اقتصاديًا أو أكاديميًا. وينبغي أن تستند حملة المقاطعة على أدلة موثوق بها على دور المؤسسات المستهدفة في الحفاظ على ممارسات نظام الفصل العنصريّ.

² Nathaniel Berman, "But the Alternative is Despair:" European Nationalism and the Modernist Renewal of International Law, 106 Harvard Law Review 1792 (1993).

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي اعتبار المقاطعة مجرد تنفيذ عن غضب أخلاقيّ أعمى وغير موجّه. ولا ينبغي أن يكون هدفها الأساسيّ الوعظ الأخلاقيّ أو الانتقام أو العقاب، بل ينبغي تطبيقها كأداة سياسية لتحقيق أغراض سياسية من خلال التعبئة السياسيّة للناشطين وعامة المواطنين وجمهور المستهلكين. لذا، ينبغي أن تؤخذ النجاعة بعين الاعتبار. ولكي تكون المقاطعة ناجعة، لا ينبغي أن تُحصر في تكتيكات عشوائية غير محسوبة. فإذا كان أحدهم يصرخ على الدوام: "الذنب، الذنب!"، فإنه سيخاطر بفقدان مصداقيّته ورصيده السياسيّ.

وقد تؤديّ المبالغة في استخدام ورقة المقاطعة أو التلويح باستخدامها إلى إضعاف الثقة بها، حتى عندما تكون موجّهة نحو أهداف نبيلة. فعلى سبيل المثال، انتقد أحد الناشطين في حملة المقاطعة مجلةً أجنبيّة لمطالبتها صحفيّين (وهما يهوديّة إسرائيليّة وإيرانيّة) أن تكتبا عن الإسرائيليين والفلسطينيين، وادّعى أنه ينبغي مقاطعة هذه المبادرة لأنها تشوّه الواقع من خلال تقديم علاقة القوة بين من يحتلّ ومن يقع تحت الاحتلال على أنها علاقة متماثلة.³ رغم أنّ هذا النقد له ما يبرره، فإنّ القفز إلى استخدام المقاطعة غير مقنع. لننأمل - على سبيل المثال - صحيفة "نيويورك تايمز" الموالية لإسرائيل بصورة صارخة. إنّ انحيازها إلى إسرائيل لا يستتبع بالضرورة وجوب مقاطعتها من قبل كاتب يُطلب منه تمثيل موقف مؤيد للفلسطينيين. ولنأخذ مثلاً آخر هو مسألة اختيار مجلة علميّة أكاديميّة في الولايات المتّحدة لنشر مقال. ربّما تكون هذه المجلة قد نشرت مقالات مؤيدة لإسرائيل أكثر من تلك المؤيدة للفلسطينيين، أو إنّها فتحت المجال للكاتب لتمثيل وجهات نظرهم. هذه الحقائق لا تُعتبر حجة حاسمة لمقاطعة المجلة. وعلاوة على ذلك، حتى إن كان نشر مثل هذه الموادّ يُمكن صحيفة "نيويورك تايمز" وصحفاً أخرى من تقديم صورة حول كونها مفتوحة لجميع الآراء، فإنّ هذا كذلك ليس مبرراً بالضرورة للمقاطعة. من هنا ينبغي على المرء أن يكون حذراً ويتجنّب المبالغة الخطابية عندما تتعلق القضية بالمقاطعة.

وفي الختام، إذا نجحت حركة المقاطعة في تجنّب الشراك الآنفه الذكر، وبقيت تُخضع نفسها للنقد الذاتي أثناء تطوُّرها، فإنّها ستكون أكثر عرضة للنجاح وتجنيّد أنصار جدد من جميع أنحاء العالم. والأهمّ من ذلك أنّها ستكون في موضع أفضل للوصول إلى هدفها بإنهاء المظالم التي تُرتكب في فلسطين.

* **نمر سلطاني**، محرّر ضيف للعدد ، وهو مرشّح للحصول على شهادة الدكتوراه من كليّة الحقوق، في جامعة هارفارد.

³ Haider Eid, Words without Borders "dialogue" violates Palestinian boycott call, *The Electronic Intifada*, 9 August 2010.